

**في دائرة الضوء: المنظمات غير الحكومية تحضر بزخم للمؤتمر الاستعراضي في مايو/أيار، ٢٠١٠**

سيُعقد **المؤتمر الاستعراضي** الأول لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في **كمبالا/أوغندا** في الفترة ما بين ٣١ مايو/أيار إلى ١١ يونيو/حزيران، ٢٠١٠. وسينظر الدول الأطراف في التعديلات المقترحة على نظام روما الأساسي، بالإضافة إلى عملية تقييم أثر المحكمة حتى الآن. وقد أجمع على أن المؤتمر الاستعراضي سيركز على جريمة العدوان، وعلى مراجعة المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي؛ وعلى إدراج استخدام أسلحة معينة على أنها جرائم حرب في النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم النظر في الأثر الذي يتركه النظام الأساسي مع التركيز بشكل خاص على أربعة مجالات: الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛ التكامل؛ التعاون؛ والسلام والعدالة. وقد تم تعيين جهات تنسيق من الدول الأطراف لكل من المواضيع المذكورة المتعلقة بعملية التقييم. وقد بدأ تحالف المحكمة الجنائية الدولية الحوار مع جهات التنسيق من الدول الأطراف لضمان أن وجهات النظر والاهتمامات الخاصة بالمجتمع المدني تنعكس في عملية التقييم. وتجدر الإشارة إلى أن تحالف المحكمة الجنائية الدولية قد ساهم في الأوراق التي أنتجتها جهات التنسيق، كما قامت **مجموعة العمل الخاصة بحقوق الضحايا** بتحضير استبيان لتقييم أثر المحكمة على الضحايا، حيث يجري توزيع هذا الاستبيان على المنظمات الشريكة في الدول التي هي الآن حالات أمام المحكمة وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء تحالف المحكمة الجنائية الدولية في جميع أنحاء العالم يقومون بتنظيم سلسلة من الفعاليات للتحضير المكثف للمؤتمر. ومن الجدير بالذكر بأن شبكة حقوق الإنسان-أوغندا (HURINET-U)، منظمة لا سلام بلا عدالة (NPWJ)، والتحالف الأوغندي للمحكمة الجنائية الدولية (UCICC) عملوا على إطلاق حملة لتسليط الضوء على أهمية المؤتمر الاستعراضي وتعزيز الفهم من خلال تمكين ممثلي الدول الأطراف -ومن ضمنهم رئيس جمعية الدول الأطراف كريستيان ويناويسر- **من السفر إلى داخل أوغندا للقاء الضحايا** والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، فضلا عن مسؤولين حكوميين ومحليين.

**قضايا وحالات****دارفور****إلغاء**

**المحكمة الجنائية الدولية لقرار استبعاد تهمة الإبادة الجماعية في مذكرة توقيف البشير.**  
**قررت** دائرة الاستئناف بالإجماع في ٣ شباط / فبراير عام ٢٠١٠ إلغاء قرار الدائرة التمهيدية الأولى الذي تم إصداره في آذار / مارس ٢٠٠٩ حول عدم إدراج جريمة الإبادة الجماعية في مذكرة توقيف الرئيس السوداني عمر البشير. رأى قضاة الاستئناف أن الدائرة التمهيدية قد طبقت معيار إثبات خاطئ عند اتخاذ قرار بشأن طلب المدعي العام إصدار مذكرة الاعتقال. الآن، سوف **تقرر** الدائرة التمهيدية من جديد ما إذا كان ينبغي توسيع نطاقه أمر القبض على البشير ليشمل جريمة الإبادة الجماعية استنادا على معيار الإثبات الصحيح.

**قضية أبو قرده ليست جاهزة للمحاكمة**

**امتنعت** الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في ٨ فبراير/شباط ٢٠١٠ عن تأكيد الاتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد زعيم المتمردين في دارفور بحر إدريس أبو قرده، وبالتالي عدم السماح بتحريك قضيته قدما إلى المحاكمة. على الرغم من إصرار القضاة على أن الجريمة على قدر كاف من الخطورة، إلا أن الغرفة التمهيدية **رأت أنه يفتقر إلى الأدلة** التي تثبت مشاركة أبو قرده في وضع خطة مشتركة للهجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في قاعدة حسكيتنا في شمال دارفور في سبتمبر، 2007. وقد أعلن الادعاء العام بأنه سيسعى لاستئناف هذا القرار.

**التطورات الإقليمية****أفريقيا****الرأس الأخضر**

اعتمدت الجمعية الوطنية في الرأس الأخضر نصا عن التعديلات الدستورية في ٥

الجنود الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى.

**كينيا**

**طلب** قضاة المحكمة الجنائية الدولية توضيحات ومعلومات إضافية.

يعمل قضاة المحكمة الجنائية الدولية في الدائرة التمهيدية الثانية على تقييم ما إذا كان يجدر بهم السماح أو عدم السماح للمدعي العام بفتح تحقيق في كينيا حول أعمال العنف التي حدثت عقب الانتخابات في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. **وقد طلب القضاة** في ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٠ من المدعي العام تقديم إيضاحات ومعلومات إضافية قبل ٣ مارس/آذار ٢٠١٠ بشأن الحوادث التي من المرجح أن تكون موضع تحقيق، الأشخاص الضالعين فيها، التحقيقات المحلية، إن وجدت، فيما يتعلق بتلك الحالات المحتملة. وورغب القضاة أيضا بالحصول على معلومات حول إمكانية ارتباط دولة أو سياسة تنظيمية في الأحداث أو الأشخاص أو الأفعال التي ارتكبت.

**المحكمة الجنائية الدولية/جمعية الدول الأطراف**

**أقسم اليمين** اثنين من القضاة المنتخبين حديثا، **سيلفيا فرنانديز دي غورمندي** (الأرجنتينية) و**كونيكو أوزاكي** (اليابان)، في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠ في مقر المحكمة الجنائية الدولية.

**جمهورية الكونغو الديمقراطية المحكمة الجنائية الدولية تواصل المحاكمات****في جمهورية الكونغو الديمقراطية**

واصلت المحكمة الجنائية الدولية المحاكمة ضد توماس لوبانغا ديبلو في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، وذلك عن ما يزعم من تجنيده الإجباري للأطفال للمشاركة في الأعمال العدائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللمرة الأولى، مثل ثلاثة من الضحايا المشاركين شخصا أمام المحكمة، وأدلو بشهادتهم حول تجاربهم كأطفال جنود سابقين. ثم بدأ الدفاع في تقديم دفاعه، ودعا أول شهوده.

وفي ٢٦ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٠، واصل الادعاء عرض قضيته في المحكمة ضد أمراء الحرب جيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو تشوي، بعدما تم تأجيل المحاكمة لمدة الشهر. كل من كاتانغا ونغودجولو متهمان بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قيل إنها ارتكبت في عام ٢٠٠٣ في قرية بوغورو، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**تحالف المحكمة الجنائية الدولية يحتفل باليوم الدولي ضد استخدام الجنود الأطفال**

احتفل تحالف المحكمة الجنائية الدولية في ١٢ شباط / فبراير ٢٠١٠ باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، وأصدر **بيانا صحفيا** يسلط الضوء على الآمال في التوصل إلى الأثر الإيجابي لمحاكمة لوبانغا على استخدام

الجنائية الدولية وأن القيود المفروضة على التسليم من الرأس الأخضر لا تمنع ممارسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأنها

فبراير/شباط ٢٠١٠، ويتضمن النص اثنين من بنود المحكمة الجنائية الدولية تفيد بأن الرأس الأخضر قد تقبل اختصاص المحكمة

## نظام روما الأساسي:

عدد التوقيعات: ١٣٩

عدد المصادقات: ١١٠

أحدث الدول المصادقة: **تشيلي** (٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٩)

**اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها:**

عدد التوقيعات: ٦٢

عدد التصديقات: ٦٢

آخر التطورات: ملاوي (٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩)

**حملة التصديقات العالمية – أهداف ٢٠١٠:**

يناير/كانون الثاني: **بنغلادش.**

فبراير/شباط: **المغرب والسلفادور.**

إلى مايو/أيار ٢٠١٠. ومن المقرر عمل موائد مستديرة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني في تبليسي بهدف التوعية وفتح النقاش حول الآليات القانونية والسياسية لمكافحة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الصراع بين روسيا وجورجيا عام ٢٠٠٨.

## الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

### المغرب

عقد الائتلاف المغربي للمحكمة الجنائية الدولية مؤتمرا صحفيا في الرباط، المغرب، حضره صحفيون وأعضاء من المجتمع المدني في ٩ فبراير/شباط ٢٠١٠. وقد تم عرض رسالة بعث بها إلى الملك محمد السادس ومسؤولين حكوميين لتهتم على التصديق على النظام الأساسي، جنبا إلى جنب مع الإصدارات الصحفية الصادرة عن تحالف المحكمة الجنائية الدولية والائتلاف المغربي للمحكمة الجنائية الدولية، في المؤتمر الذي كان جزءا من حملة المصادقة العالمية التي يقوم بها التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية.

### الأردن

التقى كل من أمجد شموط، رئيس مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان، وعبير الخريشة، المنسقة الإقليمية لتحالف المحكمة الجنائية الدولية، في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ صحفيين في العاصمة الأردنية عمان لمناقشة دور المحكمة الجنائية الدولية في المنطقة. وكان الهدف من هذا اللقاء رفع مستوى الوعي حول التزام الأردن بحقوق الإنسان، واستخدام هذا الوعي لتشجيع دول الشرق الأوسط الأخرى على المصادقة على نظام روما الأساسي.

(العام)، رينان فيلايسيس (جمعية الدول الأطراف)، مورييسو إيردوثيا (اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية)، دانتى نيغرو (منظمة الدول الأمريكية، قسم القانون الدولي)، باتريك زاند (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، سغريديو ريبس عضو منظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، نائب رئيس الجمعية الوطنية السلفادورية، فرانشيسكا فاردا (المنسقة الإقليمية للأمريكيتين)، بالإضافة إلى وفود من المنطقة.

### آسيا

### نيبال

عقد **التحالف النيبالي للمحكمة الجنائية الدولية** في ٩ فبراير/شباط ٢٠١٠ مشاورات حول عدد من المواضيع منها احتمالية انضمام النيبال للمحكمة الجنائية الدولية، موقف الحكومة من عملية المصادقة والمشاركة في المؤتمر الاستعراضي المقبل، فضلا عن موقف المجتمع المدني حول هذا الموضوع. وحضر هذا النقاش ٥٠ مشاركا، من بينهم ممثلون عن وزارات، قادة أحزاب السياسية ونواب، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، منظمات غير حكومية (من ضمنها ريبيكا لوزادا، مساعدة البرامج لمنطقة آسيا في تحالف المحكمة الجنائية الدولية)، المحامون ووسائل الإعلام.

### جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

نظمت وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورشة عمل إقليمية حول المحكمة الجنائية الدولية في فينتيان في ١١-١٢ فبراير/شباط ٢٠١٠، وذلك بدعم من تحالف المحكمة الجنائية الدولية ووكالة التنمية الدولية السويدية (سيديا). وقد ألقى رئيس المحكمة الجنائية الدولية القاضي سونغ سانغ هيون خطابا رئيسيا في ورشة العمل هذه، التي حضرها إيفلين سيرانو، المنسقة الإقليمية لمنطقة آسيا والباسيفيك في تحالف المحكمة الجنائية الدولية.

### أوروبا

### جورجيا

يعمل **مركز حقوق الإنسان الجورجي**، بدعم من تحالف المحكمة الجنائية الدولية، على تنفيذ مشروع بشأن المحكمة الجنائية الدولية، في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩

تخضع للأحكام الخاصة بالتكامل وغيرها من شروط نظام روما الأساسي.

### جزر القمر

تم تنظيم مادة مستديرة في ٢٥-٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٠ حول تنفيذ تشريع المحكمة الجنائية الدولية في الدول الأفريقية في المحيط الهندي (مدغشقر وموريشيوس وسيشيل)، ويجدر الذكر بأن النقاش عقد في برلمان جزر القمر في موروني، وذلك بتنظيم من قبل **منظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي (PGA)**.

### ساحل العاج

أطلق تحالف ساحل العاج للمحكمة الجنائية الدولية في ٨ فبراير/شباط 2010 تدريبا جديدا وحملة توعية حول حقوق الإنسان، مكافحة العنف، مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، والمحكمة الجنائية الدولية. ويستهدف هذا المشروع المعلمين و٣٠ تلميذا من مدارس ثانوية في ثلاث مناطق من ساحل العاج.

### الأمريكيتين

### السلفادور

في ١٧-١٩ فبراير/شباط ٢٠١٠، استضافت وزارة الشؤون الخارجية السلفادورية ندوة رفيعة المستوى بشأن المحكمة الجنائية الدولية للتصدي لبعض المعوقات الرئيسية التي تؤخر عملية المصادقة. وقد كان من ضمن المتحدثين ممثلين من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، اللجنة القانونية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، محكمة العدل الدولية لأمريكا الوسطى، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، المفوضية الأوروبية، نواب البرلمان، قضاة من المحكمة العليا والمحكمة الدستورية، الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك تحالف المحكمة الجنائية الدولية.

### منظمة الدول الأمريكية

للسنة السادسة على التوالي، عقدت **منظمة الدول الأمريكية** اجتماعا يهدف إلى دعم المحكمة الجنائية الدولية في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، وقد كان هذا الاجتماع مركزا على **المؤتمر الاستعراضي**. ونافس المشاركون أمورا متعلقة بجريمة العدوان، المادة ١٢٤، الاقتراح البلجيكي، وعملية التقييم. وكان من ضمن المتحدثين: ميريام سبيتلر (مكتب المدعي

### الشركاء العالميون

يعبر التحالف عن بالغ تقديره للدعم السخي الذي يقدمه كل من شركائنا والعديد من المانحين من جميع أنحاء العالم. إن التمويل الرئيسي مقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، ومؤسسة فورد، ومؤسسة جون د. وكاترين مالك آرثر، ومعهد المجتمع المفتوح، وكذلك من حكومات كل من بلجيكا والندمرك وفنلندا وإيرلندا، ليختنتشتاين، وهولندا، السويد، وسويسرا، وعدد من الجهات المانحة الفردية. ومثل هذا الدعم ضروري لجهود التحالف لتأمين مستقبل تسوده العدالة في متناول الجميع. وإذا كنت تود الحصول على مزيد من المعلومات حول كيف يمكنك المشاركة في هذا الجهد، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت أو الاتصال مع مكتب التنمية التابع للتحالف الدولي عن طريق الهاتف +1.646.465.8527 أو عن طريق البريد الإلكتروني [development@iccnow.org](mailto:development@iccnow.org). تم إعداد هذا المنشور بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن غيرها من الجهات المانحة. محتويات هذا المنشور هي مسؤولية التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية ولا يمكن أن تعكس في أي حال من الأحوال وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، وكالة المعونة الأيرلندية، أو أي جهة مانحة أخرى.

واكب تطورات المحكمة الجنائية الدولية للانضمام إلى قائمة البريد الإلكتروني باللغة الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، العربية، أو البرتغالية ابعث برسالة لـ

[cicc@coalitionfortheicc.org](mailto:cicc@coalitionfortheicc.org). ولأخر المستجدات قم بزيارة [www.coalitionfortheicc.org](http://www.coalitionfortheicc.org)، وروابط هذه النشرة متوفرة على

[www.coalitionfortheicc.org/index.php?mod=bulletin](http://www.coalitionfortheicc.org/index.php?mod=bulletin)، ولمناقشة آخر تطورات المحكمة على بلوغ الموقع الإلكتروني، انظر

[www.coalitionfortheicc.org/blog](http://www.coalitionfortheicc.org/blog)